

العرب في قطاع غزة حل نفسها .

ومن الجدير بالذكر ان الحاكم الاداري العام قد انسحب من الاجتماع في الوقت الذي كان الخطيب وما يزال يلقي كلمته ، اعرابا عن احتجاجه . وبهذا سقط مشروع المصالحة الذي رعته الادارة المصرية ، وعادت المشكلة الى نقطة البدء .

ان موقف بقية التنظيمات بحل نفسها كما اعلنت ، انها مرده لاسباب عدة يمكن ايجازها في ضعف هذه الاحزاب عموما ، وعمليات القمع والتدجين التي مورست ضدها ، واقتصارها في بعض الاحيان على بضعة اعضاء ، ومن وجهة نظرها ، لم يكن لديها ما تخسره لو حلت نفسها ، بل على العكس من ذلك فانها كانت تعتبر خطوتها تلك خطوة تكتيكية ناجحة . هذا ، اضافة الى خوف البعض من الاضطهاد من الادارة المصرية فيما لو رفضت لها طلبا ، بل واكثر من ذلك فقد قدمت الادارة بعض عملائها بوصفهم ممثلي بعض الاحزاب ، وكانت تراهن على ان الممثلين الحقيقيين ، ان وجدوا ، لن يستطيعوا الظهور لان هذا يعني اعتقالهم . ومن ثم ، كان موقف الشيوعيين ، بالاضافة الى جملة الاعتبارات السالفة الذكر ، محكوما بالموقف الذي اتخذته الحزب الشيوعي المصري الذي حل نفسه في ١٩٦٥ ، واندمج في الاتحاد الاشتراكي العربي ، انسجاما مع التحسن المضطرد في العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة ، خصوصا بعدما بدأت الاخيرة بالتخلي عن سياسة مؤتمرات القمة ، وعاد التآزم الشديد لطبع علاقتها مع القوى الرجعية في المنطقة .

ومع فشل مؤتمر المصالحة ، عادت الى التصاعد حدة الخلاف بين « الحزبيين والمستقلين » ، خصوصا وان معركة التنظيم الشعبي كانت على الابواب ، وقد اريد من مؤتمر المصالحة المذكور بالاضافة الى الاسباب العديدة وراءه ، ان يوفر « تنظيما شعبيا » على مقاس الادارة المصرية ، وفي الوقت نفسه ، يحتوي كل القوى . وبدا الجميع يحشد إمكاناته استعدادا لمعركة التنظيم الشعبي التي اريد لها ان تكون اختبارا للقوى . وتوزعت القوى بين فريقين رئيسيين ، الادارة المصرية ، وأنصار منظمة التحرير وعلى رأسهم عضو اللجنة التنفيذية والمسؤول عن التنظيم الشعبي في قطاع غزة ، بالاضافة الى جهاز الاتحاد القومي السابق . وبالمقابل حركة القوميين العرب وأنصارها والمتعاطفون مع موقفها وعلى رأسهم السيد منير الرئيس ، رئيس بلدية غزة المقال ، لاسباب سياسية ، اثر تصادمه مع الادارة المصرية ، بعد ان وقف موقفا سلبيا من طريقة تشكيل منظمة التحرير ، ووصل به الامر حد مقاطعة مؤتمر القدس .